مـجلـــة بـدايـــات
EISSN: 2716-8905 Revue :Bidayat ISSN: 2676-198X
المجلد السادس (06) العدد الثاني (02) / جوان 2024 / ص ص: 01-14

جائحة التعدد المصطلحي -قراءة في الأسباب ومقترحات إلى الحلول

The Pandemic of Terminological Multiplicity-A Study of Causes and Proposed Solutions-

ط.د فتيحة محيفر، أ. عائشة برارات

Fatiha Mehaifer, Aicha Bararat

كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة غرداية

كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة غرداية

البريد الإلكتروني:mehaifer.fatiha@univ-ghardaia.dz

تاريخ الإرسال: 2023/12/23	تاريخ القبول:2024/01/13	تاريخ النشر: 2024/06/28

ملخص البحث

يعتبر الجهاز المصطلحي ركيزة هامة في أي دراسة علمية ، حتى قيل :"إن المصطلحات هي مفاتيح العلوم"، فمن توسّل أمرا في علم من العلوم استند إلى مصطلحاته، واللغة العربية تنفرد بثراء ألفاظها، ومع التطور الذي مس جوانب الحياة فقد وجدت اللغة العربية نفسها أمام تحديات جديدة فرضتها متطلبات هذا العصر في شتى المجالات، مما أدى إلى فتح باب من المشكلات متعلقة بالمصطلح، فانتشرت المصطلحات الأجنبية على أنها البديل الذي يحقق غاية الباحثين، فأصبح الدرس اللغوي يعج بكم هائل من المصطلحات المتعددة ذات المقابل الأجنبي الواحد، وظلت هذه المشكلة من أشد المشكلات التي تؤرق الباحثين، ولهذا جاءت هذه الورقة البحثية لمناقشة أسباب تعدد المصطلح وقد حاولنا أن ننظر لهذه المشكلة من زاوية أخرى فجاء بحثنا الموسوم ب" جائحة التعدد المصطلحي-قراءة في الأسباب ومقترحات إلى الحلول ".

الكلمات المفتاحية:جائحة التعدد المصطلحي، مصطلح، أسباب التعدد، حلول.

Abstract:

The terminological device is considered an important cornerstone in any scientific study, to the extent that it has been said: "Terms are the keys to sciences." Those who delve into a science rely on its terminology, and the Arabic language stands out for its rich vocabulary. With the evolution that touched various aspects of life, the Arabic language found itself facing new challenges imposed by the requirements of this era in various fields. This led to a host of problems related to terminology. Foreign terms became widespread as an alternative that serves researchers' purposes. The linguistic discourse became inundated with a vast number of multiple foreign terms, and this issue remains one of the most pressing challenges for researchers. This research paper aims to discuss the reasons for terminological multiplicity, and we have attempted to approach this problem from a different perspective. Our research is entitled "The Pandemic of Terminological Multiplicity: A Study of Causes and Proposed Solutions."

المؤلف المرسل– البريد الالكتروني: فتيحة محيفر/mehaifer.fatiha@univ-ghardaia.dz

Keywords: Terminological Pluripandemic, Term, causes of terminological plurality, solutions

تمهيد:

يقرر التهانوي في كشافه أن: "لكل علم اصطلاحا خاصا به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا وإلى انفهامه"(التهانوي، صفحة 1) فالمعلوم أن لكل أمة مصطلحاتها التي تتداولها في علاقاتها وتعاملاتها وفي علومها، والعلم بهذه المصطلحات يسهل على الباحث أن ينهل من العلم دون أن يحول بينه وبين هذه اللغة مشكلات وعوائق.

من هذا المنطلق فحركية المصطلح ونشاطه مرتبطة بحركة حياة الأمم والتطورات التي تمر بها عبر العصور، يقول شريف استيتية: "النشاط المصطلحي مرافق للعمل العلمي، مواكبا لمسيرة الفكر، ومرآة عاكسة لحركة الحياة في المجتمع...فما من أمة إلا ولها كتاب معلوم من المصطلحات، يتداولونها في التعامل الاجتماعي والاقتصادي، والعبادة والاحتراب وعلاقاتها السلمية مع الأمم الأخرى، ومن نافلة القول أن النشاط المصطلحي في أمة ما يقوى بقوة حركة الحياة في الجوانب التي ذكرناها، ويخفت بخفوتها"(استيتيه، صفحة 377).

والمتأمل لواقع المصطلح وترجمته في الوطن العربي يجده واقعا يثير القلق وتسوده الفوضى وتمسّه العديد من المشكلات والقضايا من أهمها تعدد المصطلح، وهذه المشكلة كان لها أسباب عدة أسهمت بالدرجة الأولى في أن تكون أظهر المشكلات التي تؤرق الباحثين، فصارت تشكل عقبة أمام القارئ العربي.

يقول الشهابي: "لقد أصبح اختلاف المصطلحات العلمية داء من أدواء لغتنا الضادية وهذا الداء ينمو ويستشرى كلما اتسعت الثقافة في البلاد العربية، وكثر فيها عدد نقلة العلوم الحديثة وعدد المؤلفين في تلك العلوم"(الشهابي، صفحة 116).

أصبحت مشكلة تعدد المصطلح أقل ما يقال فيها أنها جائحة وداء تفشى في وسطنا اللغوي، ثم إن وضع المصطلحات لا يكون هكذا ارتجالا وعبثا إنما له دوافع وأسباب وتحكمه ضوابط، ويشدد مصطفى الشهابي على ذلك في قوله: " والمصطلحات لا توضع ارتجالا ولابد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي"(الشهابي، صفحة 04).

في هذا السياق نحاول الإجابة على مجموعة من الإشكالات نجملها كالآتي:

-ماهي أسباب التعدد المصطلحي؟

-هل يمكن للتأصيل المصطلحي من المدونة التراثية أن يقضي على مشكلة التعدد المصطلحي أو على أقل تقدير يحدّ من تفاقمها؟

-هل الجهود المصطلحية الفردية هي السبب الرئيس في تفاقم هذه المشكلة؟

-ما السبب الذي جعل الأساتذة ينحون الاتجاه الفردي في العمل المصطلحي؟

-ماهي الحلول المقترحة لمعالجة هذه المشكلة والحد من تفاقمها؟

قبل الحديث عن الأسباب سنتطرق أولا لذكر خصائص التفكير المصطلحي وكذا لطرق بناء المصطلح:

1-خصائص التفكير المصطلحي:

هي الخصائص التي تجعل المصطلح ضرورة علمية قابلة للتطبيق في البيئات الثقافية والحضارية واللغوية المختلفة، من أهم هذه الخصائص:

أ.**النزعة التنظيمية:** " وهي التي من شأنها أن تجمع شتات المعلومات فيما سموه أبوابا وفصولا، لولا التنظيم ما كان العلم، ولولا المصطلح ما كان التنظيم"(استيتيه، صفحة 342)

ب.**النزعة المنطقية:** وتعمل هذه الأخيرة على أن تكون لتلك المعلومات منطق يفسرها، ويظهر هذا المنطق في أدواته التي ابتكرها الإنسان وأول هذه الأدوات هو المصطلح"(استيتيه، صفحة 343)

ج.**النزعة التجريدية:** لا تقل أهمية عن سابقتيها في وجود التفكير المصطلحي، فالعلم من أهم سماته التجريد، ويظهر التجريد واضحا في المصطلح"(استيتيه، صفحة 344) فيرى استيتية أنما نجرد لنضبط ونقرب، وأن كل ذلك موجود في التفكير المصطلحي.

د.**النزعة المركزية:** المقصود بها هو "اجتماع مجموعة من القضايا حول بؤرة مركزية واحدة، ثم إنها تقوم على تصور مؤداه أن المركز هو أضيق محل تجتمع فيه مفردات الظاهر ة وهو الضابط الذي يضبط إيقاعات الظاهرة وصورها المتعددة، وأما قوانينه التي يعمل بمقتضاها فهي (الجمع، التماثل، الطرد)"(استيتيه، صفحة 346)

هـ.**النزعة الإبداعية:** يقترن ابتداع المصطلح العلمي باكتشاف مضمونه أو ابتداعه، وبالضرورة من كان حريصا على مفهوم علمي كان حريصا بالقدر نفسه أن يبتدع له مصطلحا علميا"(استيتيه، صفحة 348)

و.**النزعة العملية:** هي من خصائص النظر المصطلحي، وتقوم هذه النزعة على تصور مؤداه " أن أحسن طريقة لإخراج التصور النظري إلى نطاق الواقع هو أن يكون قابلا للتطبيق"(استيتيه، صفحة 349)،

ويقصد به أيضا أن يتم تحديد معالم العمل وملامحه، ووضع المصطلحات من شأنه أن يخدم هذا الغرض، ثم إن كان التنفيذ واضحا محددا، كانت النتائج كذلك.

ز.**النزعة الاقتصادية**: بناء المصطلح العلمي على قدر كبير من التفكير الاقتصادي في التعامل مع اللغة.

2-طرق بناء المصطلح:

تتباين الطرق لدى العلماء والباحثين وتختلف باختلاف البيئات العلمية والثقافية، ومن أهم الطرق ما يلي:

أ.**الطريقة الإبداعية**: تعد الطريقة المثلى في بناء المصطلح مؤداها وضع المصطلح ومضمونه معا"(استيتيه، الصفحات 355-356).

ب.**الطريقة الاتباعية**: المقصود بها أن يكون العمل وفق منهج أو مدرسة معينة، وهو لا يخلوا من الابداع فعلى واضع المصطلح أن يتأسى في وضع المصطلح طريقة معينة.

ج.**طريقة النقل**: وهو أن ينقل المصطلح كما هو من اللغات الأخرى دون إجراء أي تعديل فيه.

د.**طريقة الدمج**: هذه الطريقة تجمع بين استعارة المصطلح من لغة ثانية، وبين اخضاعه الى القوانين الصوتية والصرفية للغة التي ينقل إليها"(استيتيه، صفحة 360).

3-أسباب التعدد المصطلحي:

ظلت هذه القضية محط حديث، وقد شغلت فكر الباحثين وسخرت كل الجهود في المحاولة للحد منها أو على أقل تقدير السيطرة عليها، وقد ناقش العديد من الباحثين هذه القضية وأوردوا أسباب هذه المشكلات كما اقترحوا العديد من الحلول، لكنها ظلت حبرا على ورق، فلم تبلغ مرحلة التطبيق بعد، ستنعقد الندوات وتطرح نفس القضايا ونفس الحلول، لكن سيبقى هاجس كيفية البداية وكيف ستكون الخطوة الأولى نحو التطبيق؟

يذكر علي القاسمي أنّ للمصطلح الجيد شرطان ؛فأما الأول "فهو تمثيل كل مفهوم أو شيء علمي بمصطلح مستقل، وأما الثاني فعدم تمثيل كل مفهوم أو الشيء العلمي الواحد بأكثر من مصطلح واحد"(القاسمي، صفحة 229) ،ففي حديثه يشير إلى عدم وضع مقابلات كثيرة للمفهوم الواحد؛ أي تجنب تعدد المصطلحات، ثم يقول: " بيد أننا لا نجد مصطلحات مثالية يتوفر فيها هذان الشرطان بكل دقة"(القاسمي، صفحة 229)، ويعلل ذلك بأنّ للذاكرة الإنسانية حدودا، وبذلك يكون الباحث مضطرا الى استخدام اللفظ الواحد لأكثر من مدلول واحد أو ما يسمى عند اللغويين بالاشتراك اللفظي.

هل يمكن أن يفهم من كلام علي القاسمي أنّ القصور والضعف في وضع المصطلح ينبع بالدرجة الأولى من الفرد أو الشخص المكلف بذلك؟، ذلك أنّ تعليله بأن الذاكرة الإنسانية محدودة هو الذي يسهم في أن يوضع لفظ لأكثر من مدلول واحد.

وفي موضع آخر نذكر تعدد جهات وضع المصطلحات العربية منها:

-المجامع اللغوية والعلمية العربية.

-جامعات الدول العربية ومنظمتها المتخصصة.

-منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

-الاتحادات المهنية والعربية.

-الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي العربية.

-دور النشر.

-المؤلفون والمعجميون.

-الدوريات من الصحف والمجلات.

-المؤسسات العلمية.

لنتوقف لوهلة عند هذه القائمة الكبيرة، هل يمكن تخيل أن كل هذه الجهات مسؤولة عن إصدار المصطلحات ووضعها؟ ولنقل إن المشكلة الرئيسية التي تمس هذه الجهات هي عدم التنسيق فيما بينها، فماذا سنتوقع كنتيجة؟

أكيد ستعاني اللغة من فوضى مصطلحية، وليس من الممكن تحديد جهة واحدة لتكلّف بوضع المصطلحات لأننا بذلك سنقع في مشكلة وهي البطء في وضع المصطلحات بالرغم من أن هذه المشكلة هي فعلا موجودة وسنتحدث عنها في موضعها، فتعدد واضعي المصطلحات في الوطن العربي دون تنسيق فيما بينهم من شأنه أن يكون سببا في مشكلة تعدد المصطلحات.

وسبق الحديث عن دور النشر والمؤلفين، فلما كانت عملية نشر وتوزيع الكتب في الوطن العربي تواجه مشكلة الحدود الجغرافية وأن ما ينشر في بلد عربي قد لا يصل إلى بلد عربي آخر وقد لا يوزع فيه، وأحيانا قد لا يتصل الأساتذة ببعضهم البعض فلا يطلعون على مؤلفات بعضهم البعض من هذه الأخير أصبحت ازدواجية المصطلحات العربية أمرا لا مفر منه وهذه كانت نظرة مصطفى الشهابي حيث يقول: "لعل أهم سبب من أسباب اختلاف المصطلحات إنما هو فقد الاتصال بين النقلة والمؤلفين في مختلف أقطارنا العربية"(الشهابي، صفحة 116)، ويتابع قوله: "وتكاد الصلات تكون مقطوعة بين أساتيذ الجامعات وكلياتها في مصر

والعراق والشام"(الشهابي، صفحة 116) فيمكن أن يعتمد أستاذ ما ترجمة مصطلح من الإنجليزية ويستعمله أستاذ آخر مترجما من الفرنسية.

وإن تهادى الأساتذة كتب بعضهم البعض وحدث بينهم ذلك الاتصال قد يتعصب بعض الأساتذة للمصطلحات التي ألفوا استعمالها وأعرضوا على ما قدم لهم وإن كان الأرجح والأصوب في الاستعمال، وهكذا تنتج تعددية المصطلح للمفهوم الواحد باختلاف المنابع التي استقى منها، فكتاب نشر في العراق بمصطلحات أساتذته قد لا يفهم في المغرب أو في مصر والعكس، وأكبر مثال حول قضية الترجمة ترجمة محاضرات سوسير فقد ترجمت إلى خمس ترجمات.

من هنا نخرج بمسبب آخر لهذه المشكلة أو لنقل مسببين:

الأول هو تعدد المنابع والمصادر التي تستقي منها لغتنا المصطلحات فقد تأخذ من لغتين أجنبيتين فأكثر،

والثاني فهو قضية الترجمة وإمكانية اختيار الأفضل من المقابلات.

وسنطرح تساؤلا بهذا الصدد:

-هل كل المصطلحات التي وضعت قد لاقت حظها من الاستعمال؟ أو بعبارة أخرى هل حظيت بقبول الجماهير والاقبال على استعمالها؟

وإجابة عن هذا التساؤل يقول علي القاسمي: "فمن خبرتنا في الوطن العربي يمكن القول إن المصطلحات الموضوعة قد تبقى حبرا على ورق؛ أي في بطون المعاجم والكتب، على حين يستخدم الناس أو مستعملو المصطلحات كلمات غيرها، ويمكن ردّ هذه الظاهرة المؤسفة إلى أسباب عديدة ،أولها إمكانية استعمال الجمهور فعليا لمصطلح يفي بالغرض ولكن واضعي المصطلحات ليسوا على علم بذلك لكونهم لم يجروا مسحا لما هو مستعمل فعلا من المصطلحات في الحقل العلمي المعني قبل الاقدام على وضع المصطلح الجديد وأما الثاني فبقاء مصطلحات المجمعيين والأكاديميين والعلماء في بطون الكتب إما بسبب عدم توفير النشر على نطاق أوسع أو لعدم الاطلاع عليها"(القاسمي، صفحة 239)

كما يرى علي القاسمي أنّ "بعض صعوبات وضع المصطلحات العلمية والتقنية في الوطن العربي ليست ناتجة عن مشكلات اللغة العربية، بل متأصلة في -حقيقة الأمر- في اللغة واللغات الأجنبية التي تستقي منها لغتنا المصطلحات العلمية والتقنية ، ويندرج تحت هذا القسم تعدد مصادر المصطلحات التقنية مثل استخدام لغتين أجنبيتين مصدرا للمصطلحات التقنية في الوطن، وثانيا ازدواجية المصطلح في لغة المصدر وكذا الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر"(القاسمي، صفحة 230) ، فعند قوله مشكلات اللغة العربية فهو يقصد بذلك قضايا مثل: الازدواجية، وتعدد اللهجات الفصحى، وثراء العربية بالمترادفات.

إذن بات ظهور المصطلح العلمي العربي مرهونا بوجود المصطلح الغربي، وهذا إجحاف وإغفال تام للمدونة التراثية، فهل لغة مثل اللغة العربية تعاني فقرا في المفردات للدرجة التي يؤخذ فيها مصطلحات أجنبية وتوضع وفقا لضوابطها الصوتية والصرفية والنحوية؟

يقول محمد ساخي: " لقد باتت ولادة المصطلح العلمي العربي رهينة بوجود المصطلح الغربي وأمسى تداول المصطلحات العربية والخطاب العلمي أو بين المختصين وقفا على درجة تمكن المتلقي من المصطلحات الغربية ومفاهيمها، وهذا إنما ينم عن أمرين إثنين هما: أولهما أن الجهاز المصطلحي العربي يكاد يكون غريبا في مفاهيمه وشبه عربي في صياغته، وثانيهما أن مهمة الفكر العربي ظلت منحصرة في محاولة استيعاب المفاهيم العلمية الغربية ونقلها إلى العربية في صورة قوائم مفردات جلها معرب تعريبا صوتيا لا أقل ولا أكثر" (ساخي،، صفحة 91)، فقد يختار البعض أسهل السبل في وضع المصطلحات فيغفل الجانب التراثي ويتم توليدها مباشرة ووضعها من اللغة الأجنبية، والمنطقي إذا كانت لغة مثل العربية تتوفر على مصطلحاتها في تراثها أليس من الأنسب أن نعتمد عليها، لكن البعض يعمد الى إغفالها وإهمالها ويضع مصطلحات أجنبية تعبر عن ذات المفاهيم التي تعبر عنها تلك المصطلحات التراثية، وهذا من شأنه أن يؤدي بنا الى الازدواجية المصطلحية.

و تظهر مشكلة أخرى من إغفال التراث العربي، وهي ما يسميها الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله بـ(الترجمة من العربية إلى العربية) فقد "استعارت اللغات الأوروبية الكثير من المصطلحات مع تحويرات معينة لتنسجم مع الأنظمة الصوتية والصرفية لتلك اللغات ثم) الإنكليزية التي اقترضت Sofaجاء المترجمون العرب وعرّبوا بعض هذه المصطلحات دون الالتفات إلى أصلها العربي مثل كلمة (مؤخرا على صورة (صوفا) دون الالتفات إلى أصلها العربي (صُفَّة) فانتهينا الى كلمات عربية مشوهة"(القاسمي، صفحة 239)

ثم إن البطء في وضع المقابل العربي يسهم في انتشار المصطلح الأجنبي حتى يجري على الألسن العربية ويصبح من الصعب العدول عن استعماله ويفتح الباب أمام الأساتذة والباحثين ليضعوا ترجماتهم وتبرز اجتهاداتهم الشخصية، فهل هذه هي الإجابة عن تساؤلنا السابق؟

يذكر أحمد مختار عمر أنّ : " ما يعيب أمثال هذه المجامع إيقاعها البطيء، وحركتها المتئدة وعجزها عن متابعة سيل المصطلحات والمفاهيم التي تنهمر علينا في كل يوم دون رصد أو متابعة فضلا عن دراستها ووضع المقابلات العربية لها، وكان بطء المجامع الشديد السبب الأساسي في فتح الباب على مصرعيه أمام الاجتهادات الشخصية، وإفساح المجال أمام الاجتهادات الشخصية، وافساح المجال أمام الأفراد ليصولوا في الميدان ويجولوا، ثم تدخلت بواعث السبق، وحب الريادة، فأفسدت أي محاولة تنسيق" (إسماعيل،، صفحة 91)، فبعد مشكلة تعدد المصادر، ومشكلة تعدد جهات واضعي المصطلح، ومشكلة إغفال التراث، ها نحن أمام مشاكل أخرى.

الملاحظ مما سبق ذكره أنّ كل هذه المشكلات مرتبطة ببعضها، فأحدها سبب ظهور الأخرى؛ أي إن المسبب الرئيسي لهذه المشكلات هو شيء واحد ، وهو ما أدى بالضرورة إلى تفاقم هذه المشكلة وتفرعها على هيئة مشكلات، والمشكل الرئيس متعلق

بالأفراد؛ فالمجامع اللغوية والهيئات تقوم وتشتغل تحت تصرف الأفراد ،وهو ما يسمى بالاتجاه الجماعي للنشاط المصطلحي، والترجمات معتمدة على كفاءة المترجمين، وإغفال التراث نابع من الأفراد هو ليس من اللغة ذاتها، فثراء اللغة بالمترادفات في نظرنا هو ميزة من شأنها أن تحد من هذه المشكلة؛ أي مشكلة تعدد المصطلح، والإشكال إنما يقع في محاولة اختيار الأنسب، وهذا الاختيار مرهون بالفرد.

كذلك الترجمة إذا لم يكن المترجم في مستوى عال يؤهله إلى القيام بعملية الترجمة على وجه دقيق ومحاولته الجادة في وضع المقابل الأنسب في ظل هذا الزخم الهائل من المصطلحات واللغات التي يستقي منها فأكيد سيقع في مشكلة التعدّد، وأما الجهود الفردية التي تنتج إنما تنتج من الأفراد فيمثله ما يقوم به المتخصصون الأكاديميون في مختلف التخصصات العلمية سواء أكان ذلك في المصطلحات التي يعربونها في بحوثهم وكتبهم والتي يكون بينها تباين في المصطلحات التي تعبر عن مفهوم واحد، وينتج الاتجاه الفردي في النشاط المصطلحي إما بسبب تأخر المجامع وبطئها في وضع المصطلحات أو يكون ناتجا عن ظهور النزعة الفردية والنزوع إلى إثبات الذات الفردية الاجتهادية في الابتكار والانحياز إلى تلك المصطلحات والترجمات دون سواها.

في النهاية كل مشكلة من المشكلات السابقة والمتعلقة بتعدد المصطلح منبعها الأول من الفرد ولعل ما يؤكد نظرتنا قول الشهابي: "لابد قبل البحث عن وسائل توحيد المصطلحات، من القول بأن وضع المصطلحات نفسه سيظل مدة طويلة من الزمن عملا من أعمال الأفراد، لا من أعمال المجامع اللغوية والعلمية وحدها، ومتى كان الأمر على ما ذكرت يكون من المحتم حصول اختلاف على الألفاظ العربية الدالة على معنى علمي واحد لأن لكل عالم من علمائنا القادرين على وضع المصطلحات رأيا خاصا في معالجة كل لفظة علمية أعجمية، كاللجوء في نقلها إلى الترجمة أو الاشتقاق أو النحت أو التعريب، ثم إن أذواق هؤلاء العلماء تختلف أيضا"(الشهابي، صفحة 130).

فكيف الحل للحد من هذه المشكلة؟، ستكون الإجابة –دوما– نحو تنسيق الجهود وتوحيدها فكيف يكون ذلك؟ فبالضرورة عدم التنسيق يؤدي بنا إلى تكرار الجهود وبعثرتها، والذي يؤدي إلى نشوء ظاهرة التعدد.

ونعود للحديث عن مشكل الترجمة وما يجب أن يتوفر في المترجم من كفاءات، إن مشكلة الترجمة تظهر عندما يكون للفظ الواحد في إحدى اللغتين عدة ألفاظ تقابله، وهذا من شأنه أن يوقع المترجم في مشكلة سوء الاختيار، فإن لم يكن على وعي بتدرج الكلمات التي تنتمي إلى معنى مركزي واحد، وكذا إذا لم يحتكم إلى النظر في السياق، أو كانت بضاعته من المفردات العربية قليلة وكذا عدم معرفته بالوسائل اللازم اتخاذها في وضع المصطلحات باللغة العربية فإن الترجمة لن تأخذ حقها من الدقة، وسيخبط خبط عشواء في هذه المهمة.

في هذا الشأن يقول شريف استيتية: "الترجمة الدقيقة إذن ليست منوطة باختيار المقابل، بل باختيار الأفضل من المقابل"(استيتيه، صفحة 405)، ويقول في موضع آخر: " من غير الصواب أن يظن المترجم أن الكلمات الكثيرة التي توردها القواميس الثنائية

اللغة، بإزاء الكلمة الأجنبية الواحدة تطلق يده في اختياره، إنها في الحقيقة توسع دائرة اختباره، بمقدار ما وسعت دائرة الكلمات يحتاج إلى ملكة مبنية على خبرة وذكاء"(استيتيه، صفحة 406).

من هنا يتبين أن كثرة الكلمات تجعل المترجم في محل اختبار لكفاءته وتؤكد له أن عشوائية الاختيار قد توقعه فيي سوء فهم الجملة أو تغييب معناها بالكامل، فيجب على المترجم أن يكون على إلمام واسع بحقيقة الكلمات وأصول دلالاتها، وهذا ما أشار إليه شريف استيتية بقوله: " لابد للمترجم أن يكون على إلمام واسع بحقيقة الكلمات وأصول دلالاتها، وما فيها من لمسات فردية أو اجتماعية مادية أو إنسانية، عقلية أو وجدانية، وإن عدم الإلمام بهذه المسائل قد يوقع المترجم في أخطاء كثيرة"(استيتيه، صفحة 408)

وخلاصة القول في هذا أنّ المصطلح العربي مازال أمام عقبة عدم إيجاد المصطلح الملائم وصوغه الصياغة الملائمة، ويمكننا أن نجمل أسباب مشكلة التعدد المصطلحي فيما يلي:

-تعدّد اللغات التي تستقي منها العربية مصطلحاتها؛ أي تعدّد المنابع والمصادر التي ينهل منها المترجمون والباحثون.

-تعدّد الجهات المكلفة بوضع المصطلح أي تعدد واضعي المصطلحات في الوطن العربي دون أن يكون هناك تنسيق فيما بينهم.

-إغفال التراث العربي أثناء وضع المصطلحات وإهماله.

-مشاكل متعلقة بسوء الترجمة، وسوء اختيار الأنسب من المصطلحات للمفاهيم.

-البطء في عملية وضع المصطلحات من قبل الهيئات والمجامع اللغوية.

-ظهور النزعة الفردية، والنزوع إلى إثبات الذات الفردية الاجتهادية في ابتكار بعض المصطلحات، ومحاولة السبق والريادة في وضع المصطلحات.

-تعصّب الباحثين العرب لابتكاراتهم ورفض المقابلات الأخرى بالرغم من صحتها ورجحانها عن غيرها من المصطلحات يقول الشهابي في هذا: "إذا تهادوا مؤلفاتهم يتعصب كل أستاذ للمصطلحات التي وضعها أو ألف استعمالها، وربما راح يزري بمصطلحات زملائه، وربما تطاعن الأساتيذ في الصحف بهوادة أو بلا هوادة، حتى في البلد الواحد"(الشهابي، صفحة 116).

-عدم اختبار قبول المصطلحات الجديدة ومعرفة إن كان هناك إقبال على استعمالها.

-عدم إقامة مسح شامل لما هو مستعمل فعلا من المصطلحات في الحقل العلمي المعني قبل الإقدام على وضع مصطلحات جديدة.

-عدم تحرّي الضبط الاصطلاحي والتحكم بمنهجية وضع المصطلح وصوغه واختلاف هذه المنهجية من باحث لآخر.

-الارتجال والعشوائية في الوضع بالتالي يؤدي إلى مشكلة التعدد، فاتسام المصطلح بالعفوية والطابع العشوائي يبعده عن الدقة والثبات في الدلالة.

-التطور الحاصل والذي من نتائجه ظهور المزيد من المفاهيم، والذي يعني بالضرورة توفير مصطلحات عربية جديدة.

-غياب الاتصال بين النقلة والمؤلفين في مختلف الأقطار العربية، ويقول الشهابي في هذا: "ففي تباعد العلماء بعضهم عن بعض تتعدد المصطلحات وتزداد الصعوبة في محاولة توحيدها"(الشهابي، صفحة 117).

4-حلول مقترحة حول قضية التعدد المصطلحي:

وتتجلى هذه الحلول فيما يلي:

-محاولة تشخيص الأسباب التي أدّت إلى مشكل تعدد المصطلح ومحاولة إيجاد حلول لها ومعالجتها من الجذور.

-الحد من مشكلات الترجمة وذلك بضرورة تكوين المترجمين تكوينا دقيقا تجنبا للأخطاء أو الترجمات العشوائية، وكذا إعدادهم حتى يكونوا ذوي كفاءة ومستوى عال يسمح لهم بتولي مهمة نقل العلوم والثقافات من العالم العربي.

-إلمام المترجم بجميع الظروف المحيطة بالمصطلح، وكذا بتدرجات الكلمات التي تنتمي الى معنى مركزي واحد، فالترجمة الدقيقة منوطة باختيار الأفضل من المقابل.

-التنسيق وتوحيد الجهود، وتكون على أشكال عدة أولها "وضع خطة متكاملة لجمع المصطلحات الموضوعة في شتى أقطار الوطن العربي وتنسيقها وتقديمها في صيغة مشاريع معجمية الى مؤتمرات التعريب العربية التي تنعقد بصورة دورية، وذلك من أجل دراستها وتوحيدها وتعميم استعمالها في جميع الأقطار العربية"(القاسمي، صفحة 239)، ونعنى بتوحيد المصطلح: "أن يجمع المتخصصون في مجال معرفي معين على تداول مصطلح محدد مبنى ومعنى للرمز على مفهوم محدد تحديدا دقيقا وأن يحترم هذا الاستعمال احتراما صارما كلما دعت الحاجة التواصلية الى توظيف المصطلح المعني" (ساخي،، صفحة 96).، و يبدو أن التوحيد في بعده النفعي أمر رهين باتفاق أهل الاختصاص أكثر من ارتباطه بمبادئ توحيد منهجيات وضع المصطلحات" (ساخي،).

-توحيد الجهود العلمية في ضوء سياسة لغوية ومؤسسات لسانية موحّدة تسهم في تشكيل الهوية الثقافية اللسانية العربية.

-احترام استعمال ما وُضع من المصطلحات احتراما صارما، وفي هذا القول رسالة للحد من الاجتهادات الفردية والعشوائية.

-الاستفادة من التراث المصطلحي، يقول التهانوي في تقدمة كشافه: "إحياء المصطلح وجمعه يصب في عملية بناء هادفة تشكل ركيزة أساسية في التحديث العربي، نأمل أن تطال البنية الثقافية واللغوية على أصول البنية السليمة رغبة في تشكيل بنية دلالية معرفية للعوم بالعربية"(التهانوي، صفحة 6) ويتابع قوله بذكر المحطات الثلاثة في بناء هذه العملية وهي:

أ. إبراز وإحياء مصطلحات العلوم العربية والإسلامية بألفاظها العربية.

ب.نقل علوم الآخر الحادثة بالاتكاء والارتكاز على المحطة الأولى وما يؤديه ذلك من توحيد المصطلح وغرس المعنى عند العرب قاطبة.

ج.شيوع وتثبيت لغة علمية عربية حادثة.

وإن هذه المحطات الثلاثة تتجاوز الأفراد والمجامع العلمية وتتطلب جهود أجيال ولكن لا بأس في الانطلاق بخطوة أولى، هذه هي كانت كلمات التهانوي في كشافه، ثم تتجلى فوائد استخدام المصطلحات التراثية وقد ذكرها علي القاسمي"(القاسمي، صفحة 244) فيما يلي:

أ.ربط حاضر اللغة بماضيها.

ب.توفير الجهد في البحث عن مصطلحات جديدة.

ج.سلامة المصطلح العربي التراثي وسهولته.

د.الإسهام في توحيد المصطلح العلمي العربي

-اختبار قبول المصطلحات الجديدة، ونعني بذلك معرفة مدى قبول الجماهير للمصطلحات وإقبالهم على استعمالها، وكذا إجراء مسح لما هو مستعمل فعلا من المصطلحات قبل الإقدام على وضْع أيّ مصطلحات جديدة.

-تنشيط مهمّة دور النشر وفتح المجال أمام الكتب لتنشر عبر نطاقات أوسع حتى يتسنى للأساتذة الاطلاع على حركية سير المصطلحات في البلدان العربية الأخرى، وذلك أفضل من أن تبقى مصطلحات المجمعيين والأكاديميين والعلماء في بطون الكتب أو المعاجم.

-اعتماد مرجع واحد أثناء الترجمة وأخذ المصطلحات وهذا هو المعمول به في اللغات العالمية، فالمصطلح الذي يترجم في مصر من الإنجليزية قد يترجم مرة أخرى في العراق ومرة ثالثة من الفرنسية في المغرب وهكذا تظهر ثلاث مصطلحات أو أكثر للمفهوم الواحد، فلقد عانى الوطن العربي مشرقه ومغربه لإيديولوجية المستعمر الفكرية الثقافية فتتشكل ازدواجية وذلك باستعمال اللغة الأم ولغة المستعمر.

-ضبط وإلزام الأساتذة والباحثين في البلد الواحد بمصطلحات مشتركة وموحدة عبر الجامعات والمؤسسات العلمية.

-السير نحو التطبيق في حل هذه المشكلات وعدم ترك هذه المجهودات والمحاولات في حل هذه الإشكالية مجرد حبر على ورق.

-وضع المصطلح الواحد للمفهوم الواحد واختيار الأنسب من المقابلات.

-وأما ما يراه الشهابي ناجعا في ذلك:"أن تلتزم الحكومات العربية استعمال ألفاظ المعجميين العربية دون غيرها، في إداراتها ومحاكمها ومدارسها الرسمية والأهلية"(الشهابي، صفحة 131).

ومن ثم كانت الإجابة عن التساؤلات السابقة بناء على ما ذكرناه من أسباب واقتراحات كما يلي:

-ماهي أسباب التعدد المصطلحي؟

ج: بالفعل قد أسلفنا في ذكر أهم الأسباب التي أدت الى تفاقم هذه الإشكالية، منها ما يعزى إلى سوء الترجمة وعدم التوفيق في اختيار المقابلات الأنسب ومنها ما هو متعلق بنشاط الهيئات والمجامع اللغوية، وكذا من جهة أخرى نشاط دور النشر والتوزيع لما تساهم هذه الأخيرة في تحقيق الاتصال بين الأساتذة، وكذا تعزى هذه المشاكل الى عنصر أهم وهو ظهور النزعة الفردية وحب الريادة والسبق في وضع لمصطلح مما يجعله يتسم بالعشوائية والاضطراب، وكذا إلى إغفال التراث العربي في القيام بهذه المهمة.

-هل للتأصيل المصطلحي من المدونة التراثية دور في القضاء على مشكلة التعدد المصطلحي؟

ج: نعم يمكن اعتبار أنّ الرجوع الى التراث العربي قد يساهم في معالجة هذه المشكلة فيساهم ذلك في توفير الجهد في البحث عن مصطلحات جديدة، لما يتميز به هذا المصطلح من سهولة وسلامة في الاستعمال.

-هل الجهود الفردية هي السبب الرئيس في تفاقم هذه المشكلة؟ وما الذي جعل الأساتذة ينحون باتجاه الفردية في العمل المصطلحي؟

ج: يمكن القول بأنّ العمل الفردي سبب من الأسباب البارزة التي تؤدي الى مشكلة التعدد المصطلحي، فالمحاولات الفردية للأساتذة والمختصين الأكاديميين سواء في بحوثهم أو كتبهم أو القواميس التي وضعوها قد جعلت مشكلة التعدد المصطلحي تتفاقم بعض الشيء، من جهة تشكر مجهوداتهم وتثمن ففي بعض الأحيان قد يكون التصويب منهم، لكن يجب أن يكون ذلك وفق خطة منظمة وضوابط محددة كي لا يكون هناك فوضى مصطلحية.

وينتج الاتجاه الفردي في النشاط المصطلحي إما بسبب تأخر المجامع وبطئها في وضع المصطلحات أو يكون ناتجا عن إثبات الذات الفردية الاجتهادية في الابتكار والانحياز إلى تلك المصطلحات والترجمات دون سواها، فبطء المجامع اللغوية والهيئات المسؤولة في وضع المصطلح تجبر الأساتذة والباحثين الى أن يتصرفوا فلا يتوقف عمله في انتظار نتاج هذه المجامع.

-ما الحل الأنسب للحد من هذه المشكلة؟

ج: سبق الحديث عن الحلول المرجوة للحد من هذه المشكلة وأهم هذه الحلول هي توحيد الجهود وتنسيقها والعمل على التطبيق الفوري في معالجة هذه المشكلات وقبل الحديث عن توحيد الجهود العملية، يجب أن يكون بين الأساتذة والباحثين والمعنيين بوضع المصطلح تلك اللحمة التي تمكنهم من تقبل الرأي الآخر ومناقشته بكل موضوعية.

ونختم بقولين الأول لشريف استيتية يقول فيه: "قد تجد مصطلحات علمية طريقها الى الثبوت إذا أجمع على تداولها، أما إذا تعددت المصطلحات الدالة على مضمون واحد، فإن صراعها من أجل البقاء قد يؤدي بها جميعا، أو يبقي على أحدها، أما بقاؤها جميعا فلا يجدي كثيرا إذا حدث، وإذا كان الأمر كذلك فإن توحيد الجهود المصطلحية من شأنه أن يحفظ الطاقات فلا يبددها ويسهل النظر فلا تقف أمامه عثرة، من أجل ذلك اضطلعت مؤسسات علمية بمهمة رصد المصطلحات المتعددة للمفهوم الواحد من أجل اختيار أنسبها وأقربها، من هذه المؤسسات مكتب تنسيق التعريب في الرباط"(استيتيه، صفحة 382)

والثاني للشهابي: "والخلاصة أن الشعور بضرورة توحيد المصطلحات العلمية أصبح في البلاد العربية شعورا عاما، والآراء متضاربة في الوسائل التي يجب التوسل بها لبلوغ هذه الغاية"(الشهابي، صفحة 129)

توصيات:

وكتوصية في هذا الجانب نقترح:

-وضع مجموعة من المصطلحات من المدونة التراثية العربية، بحيث تكون هذه المصطلحات جاهزة للاستعمال في حال كانت هناك الحاجة إلى مصطلحات جديدة، فالمدونة العربية تتميز بثرائها وتزخر بالعديد من المفردات، وتحتاج هذه الأخيرة لأن ينفض عنها الغبار وتخرج من بطون المعاجم وأمهات الكتب لتكون جاهزة للاستعمال في جميع مناحي الحياة سواء الفكرية أو الاجتماعية أو الطبية أو غيرها من مناحي الحياة.

-إقامة مسح شامل لما هو مستعمل فعلا من المصطلحات قبل الاقدام على وضع أي مصطلحات جديدة.

-التقليل من الجهود الفردية، والسيطرة على الدوافع الذاتية للباحثين ونزعاتهم.

– السعي في التطبيق من أجل حل هذه المشكلات وعدم ترك هذه المجهودات والمحاولات مجرد حبر على ورق ووضع اللبنات الأولى في تحقيق هذه الحلول.

–النظر إلى هذا المشروع نظرة قومية، ووضع القضية المصطلحية في مقدمة القضايا في التخطيط اللغوي التي يتم عن طريقها توحيد الجهود العلمية.

–إمداد المجامع والهيئات بكافة الدعم منها المادي وكذا الاستعانة بجهود أكبر عدد من علماء الأقطار العربية وفق ما يحدد لهم من ضوابط وقوانين العمل.

قائمة المصادر والمراجع

.1. سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ط2، 1429هـ/ 2008م، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

.2. محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح. علي دحروج، ج1، ط1، 1996م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت

.3. محمد الشهابي، المصطلحات في اللغة العربية في القديم والحديث، معهد الدراسات العربية العالمية، 1955

.4. علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ط1، 2008، ط2، 2019، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

.5. محمد ساخي، محمد نايت الحاج، المصطلح العلمي بين الصياغة والتداول، اللسان العربي، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد الخمسون، ديسمبر (كانون الأول)، 2000.

.6. هناء محمود إسماعيل، المصطلح اللساني واشكالات التلقي العربي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد 3 أيلول 2019.